Document: EB 2014/113/R.25
Agenda: 11(d)
Date: 12 November 2014
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2015

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Bambis Constantinides
مدير مكتب المراجعة والإشراف
رقم الهاتف: 2054 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: c.constantinides@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة عشرة بعد المائة
روما، 15–16 ديسمبر/كانون الأول 2014

للتأكيد

المحتويات

أولا – المقدمة 1

ثانيا – استراتيجية مكتب المراجعة والإشراف لعام 2015 والأجل المتوسط 1

ثالثا – أنشطة ضمان المراجعة الداخلية والأنشطة الاستشارية 2

رابعا – أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد 6

خامسا – موازنة المكتب وموارده لعام 2015 6

الملحق

خطة العمل لعام 2015 وعمليات المراجعة المبدئية لعام 2016 8

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2015

أولا – المقدمة

1- يعرض هذا التقرير خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف لعام 2015 والمعلومات الأساسية ذات الصلة. وتستند هذه الخطة إلى عملية تقدير للمخاطر وقد صادق رئيس الصندوق عليها. ويجوز للجنة مراجعة الحسابات، وفقا لاختصاصاتها، أن تقدم مقترحات لينظر فيها رئيس الصندوق. وسوف تعرض خطة العمل، متى تم الانتهاء منها، على المجلس التنفيذي في دورته المقرر عقدها في ديسمبر/كانون الأول 2014 للتأكيد.

2- وتعرض خطة العمل هذه على لجنة مراجعة الحسابات قبل الانتهاء من عملية الموازنة لعام 2015 كي يتسنى النظر في حجمها ومدى تشابكها بصورة كافية عند صياغة موازنة مكتب المراجعة والإشراف.

ثانيا – استراتيجية مكتب المراجعة والإشراف لعام 2015 والأجل المتوسط

بيئة المخاطر التي يواجهها الصندوق في الفترة 2015/2014

3- إن عام 2015 هو العام الأخير في خطة الصندوق متوسطة الأجل للفترة 2013–2015. وسوف تطرح نتيجة عملية التشاور بشأن التجديد العاشر لموارد الصندوق، التي تجري في الوقت الراهن، توقعات وأولويات جديدة للصندوق في عام 2015 وفي الأجل المتوسط. ومن المحتمل إلى حد كبير أن تنطوي هذه على تنويع في آليات تمويل الصندوق ومنتجات التمويل الخاصة به التي سيكون لها أهمية بالغة في وفائه بولايته على نحو فعال في المستقبل. وسوف يتم إدخال التغييرات اللازمة في العمليات التشغيلية والمالية بالإضافة إلى الإصلاحات المؤسسية الجارية، التي بدأ تنفيذ الكثير منها في إطار التقييم المؤسسي للكفاءة المؤسسية للصندوق وكفاءة العمليات التي يمولها الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق. وسوف تساعد عملية التحديث الجارية لمنصة التخطيط لموارد الأعمال (Oracle) في دعم هذه التغييرات ولكنها ستزيد أيضا التحديات التي يواجهها الصندوق. وسوف تقتضي هذه الجهود الكثير من وقت الموظفين والموارد المالية في عام 2015 وتستدعي زيادة الانتباه إلى المخاطر وإدارتها على نحو فعال. ويظهر ذلك إلى حد ما في تقدير المخاطر المؤسسية في الصندوق من خلال تحديد قيود الموارد المالية المحتملة والقدرة على تعديل نموذج الأعمال بشكل مناسب باعتباره من المجالات التي تنطوي على مخاطر عالية في الوقت الحالي. ولا تزال مخاطر التدليس والفساد ضمن المخاطر المؤسسية نظرا لأنها متأصلة في البيئة التي يعمل فيها الصندوق.

الاستراتيجية والأولويات لعام 2015 والأجل المتوسط

4- يركز المكتب، بمقتضى ولايته، على تقدير المخاطر والضوابط ذات الصلة بما يلي: كفاءة استخدام الموارد المالية والموارد من الموظفين؛ ومدى الامتثال للإطار التنظيمي المطبق؛ ومدى نزاهة المعلومات المبلغة؛ ومدى فعالية أساليب العمل. ويكرس المكتب جهودا أقل للمخاطر المتعلقة بأثر البرامج واستدامتها، نظرا لكونها تقع في مجال عمل مكتب التقييم المستقل.

5- ووفقا للمعايير الدولية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين المتعلقة بممارسة مهنة المراجعة الداخلية، تم إعداد خطة المكتب على أساس عملية تقدير المخاطر[1]. وينصب التركيز على تحديد أحجام التعرض الكبيرة للمخاطر التي تواجه تحقيق الأهداف المؤسسية الآنية ومتوسطة الأجل، مع التركيز على المجالات الواقعة ضمن اختصاص المكتب ومجموعة الأدوات المتخصصة المتوافرة لديه. ويضع التقدير في الاعتبار بيئة المخاطر الشاملة، وتراعي عمليات المراجعة أيضا مسائل عملية مثل تجنب تركيز عمليات المراجعة على مجال واحد، والتوقيت الملائم لعمليات المراجعة، وفرص التعاون مع جهات المراجعة الداخلية للمنظمات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها، وحجم فريق المراجعة الداخلية وخبراته.

6- وسوف يواصل المكتب المساهمة في منع الأنشطة المخالفة في أنشطة الصندوق وعملياته من خلال ولايته بالتحقيق ودعم خطة مكافحة الفساد. وسوف يهدف المكتب إلى كفالة الاستجابة الفورية والفعالة للادعاءات المتعلقة بوقوع مخالفات. وسوف يكثف جهوده الرامية إلى منع المخالفات في أنشطة الصندوق وعملياته وسوف يتعاون مع الشركاء المعنيين داخل الصندوق وخارجه لبلوغ هذه الغاية.

7- وسوف يستثمر المكتب، في عام 2015، وقت الموظفين في تحسين قدرته من خلال تحديث إجراءاته (المتعلقة أساسا بالتحقيقات وتوقيع العقوبات) وتطوير أدوات تكنولوجيا المعلومات لدعم مهام المراجعة والتحقيق في إطار هيكل مؤسسي لامركزي. وسوف يبقى هيكل التوظيف على ما كان عليه في عام 2014 وسوف يستمر المكتب في الاعتماد بشكل كبير على الخبرات الخارجية للإبقاء على تغطية مناسبة للمخاطر المؤسسية الرئيسية.

ثالثا – أنشطة ضمان المراجعة الداخلية والأنشطة الاستشارية

موجز تقدير المخاطر الذي أجراه المكتب

8- كشف تقدير المخاطر الذي أجراه المكتب في سبتمبر/أيلول 2014 عن مخاطر مرتفعة فيما يتعلق بإدارة برنامج المنح، وإدارة شؤون الخبراء الاستشاريين، والإشراف على المشروعات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، وكفاءة معالجة عمليات الصرف والنفقات، والرصد الشامل لاستخدام الموارد. وحدد المكتب في عام 2013 أيضا معظم هذه المسائل باعتبارها تنطوي على درجة مرتفعة من المخاطر، وسوف تساعد بعض عمليات المراجعة المقرر إجراؤها في عام 2014 في اقتراح إجراءات من شأنها التخفيف من حدة هذه المخاطر (مثل عملية المراجعة ذات الصلة بالخبراء الاستشاريين)، في حين تعالج مبادرات مؤسسية محددة قائمة بالفعل بعض المجالات الأخرى (مثلا، تنقيح سياسات وإجراءات المنح في الصندوق، وتنقيح الإجراءات المتعلقة بالخبراء الاستشاريين). وتم تحديد النموذج التشغيلي اللامركزي المتطور باعتباره مجالا يستدعي الاهتمام المستمر من جانب المكتب بالنظر إلى تكلفته وأثره التشغيلي، وبالتالي سيظل هيكل إدارة ودعم المكاتب

[1] تركز عملية تقدير المخاطر التي يضطلع بها المكتب على مجالات المخاطر/الأوضاع التي تندرج ضمن النطاق الوظيفي للمكتب واختصاصاته ومن قبيل ذلك ما يلي:
- المعلومات غير الدقيقة أو غير الكافية أو المتأخر ورودها إلى مستخدمي البيانات وإدارة الصندوق والهيئات الرئاسية، والجمهور العام؛
- عدم الامتثال للقواعد أو السياسات أو الإجراءات أو قرارات إدارة الصندوق؛
- شراء البضائع أو الخدمات دون مراعاة الاعتبارات الاقتصادية أو في وقت متأخر أو بطريقة غير ملائمة؛
- خسائر الأصول المادية والافتراضية على السواء؛
- عدم الكفاءة في استخدام الموارد أو استخدامها بشكل غير ملائم؛
- عدم ارتقاء أساليب العمل/الوظائف إلى مستوى التوقعات.

القطرية للصندوق مجالا ذا الأولوية. ولتغطية هذا المجال بكفاءة أكبر، سوف يتم البدء في تجربة طريقة جديدة للمراجعة عن بعد في عام 2015 لعمليات المراجعة في المكاتب القطرية، بالتوازي مع الزيارات الميدانية.

9- وفي عملية التخطيط لهذا العام، أعيد تقدير عمليات المراجعة المقترحة في خطة عمل عام 2014 بوصفها عمليات مراجعة مبدئية مقررة لعام 2015. وفي حين تم الإبقاء على عملية مراجعة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والسفر وإدراجها في التخصيصات المنتقاة لعام 2015 على النحو الموضح أدناه (الواردة في الملحق)، فلم يتم الإبقاء على عملية مراجعة تتعلق بمجال إدارة المنح. وعلى الرغم من أن مجال المنح لا يزال ينطوي على مخاطر كبيرة، فإن الإدارة تضطلع في الوقت الحالي بعملية إعادة تعريف لسياسة المنح في الصندوق والإجراءات ذات الصلة بها. ومن المتوقع أن يكون هناك مشروع جاهز لاستعراضه من قبل الإدارة في ديسمبر/كانون الأول، قبل عرضه على المجلس التنفيذي في أبريل/نيسان 2015 للموافقة عليه؛ ولذلك قرر المكتب، بالتشاور مع الإدارة، أنه سيكون من المفيد للمكتب أن يقدم مدخلات استشارية استباقية بدءا من عام 2014.

المهام المنتقاة لعام 2015

- **المكاتب القطرية:** يمثل إنشاء المكاتب القطرية في الصندوق وإدارتها جانبا رئيسيا ومتناميا من الهيكل المؤسسي للصندوق وأسلوب عمله، ويعد احتمال إخفاق الصندوق في تعديل أسلوب أعماله ليلائم الأهداف التي تحقق الأثر من أهم المخاطر المؤسسية التي يواجهها الصندوق. وقام المكتب بمراجعة عدة جوانب للمكاتب القطرية للصندوق في السنوات الأخيرة، بما فيها هيكل الرقابة على الميزانية والرقابة المالية وخدمات الدعم، فضلا عن مراجعة لمكتب أو مكتبين فرديين في العام. ومن الفوائد الرئيسية لعمليات المراجعة هذه تقدير كيف يتم تعديل النظم والهياكل المؤسسية لتلائم انتقال الصندوق إلى نموذج أعمال لامركزي. وقام المكتب حتى الآن باستعراض ستة مكاتب قطرية؛ غير أنه نظرا للزيادة المتوقعة في عددها إلى 50 مكتبا، فقد قرر المكتب أن يدرج في خطة عمله السنوية عمليات مراجعة عن بعد (لا تتضمن زيارة الموقع) لثلاثة إلى ستة من المكاتب القطرية الصغيرة التابعة للصندوق. وسوف تغطي عمليات المراجعة عن بعد الجوانب الإدارية والتنظيمية للمكاتب القطرية وجانب الامتثال المتعلق بالمسؤوليات الائتمانية لإدارة البرامج. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تُجرى عملية مراجعة لمكتب قطري كبير تشمل تقديرا ميدانيا في الموقع. ومن المقرر إدراج الدور المؤسسي وتحديات الدعم التي تواجه مديري البرامج القطرية المنتدبين الذين يرأسون المكاتب القطرية التابعة للصندوق باعتبارها عنصرا من عناصر هذه المهام. وإذا سمحت الجداول الزمنية للمكتب وموارده، سوف يتم إجراء عملية مراجعة ثانية في الموقع. وسوف تستلزم طريقة المراجعة عن بعد تحديث وزيادة مجموعة النماذج والأدوات التي يستخدمها المكتب للاستفادة من زيادة القدرة على الربط والنفاذ إلى معاملات المكاتب القطرية. وفي حالة مواجهة صعوبات في إجراء عمليات المراجعة عن بعد، يمكن تنظيم زيارات للموقع يقوم بها المكتب أو مراجعون محليون يتعاقد معهم المكتب. وقد أعد المكتب خطة عمل معيارية للمراجعة لإجراء عمليات المراجعة هذه على نحو يتسم بالكفاءة والاتساق، وتيسير، حسب الاقتضاء، الاستعانة بمراجعين محليين لأداء أنشطة محددة في الموقع في المكاتب القطرية للصندوق. وسوف يستمر انتقاء المكاتب القطرية التابعة للصندوق

المقرر إجراء عمليات مراجعة لها على أساس المخاطر، بالتشاور مع دائرة إدارة البرامج والشعب الأخرى، وكذلك على أساس الاعتبارات العملية – بما في ذلك إمكانية إدراج المكاتب القطرية الموجودة في بلدان انتقاها مكتب التقييم المستقل لتقييم البرنامج القطري في الفترة 2015–2016 على نحو يحقق التآزر في تغطية عمليات الإشراف. وسوف تكفل خطة التناوب التغطية الكاملة للمكاتب القطرية للصندوق على مدى السنوات القليلة القادمة.

- **كفاءة عمليات السفر:** شملت خطة عمل المكتب لعام 2014 عملية مراجعة مبدئية تتعلق بترتيبات وتكلفة السفر والسكن فيما يتعلق بإدخال برنامج الفنادق المفضلة؛ غير أنه جرى استبعاد الطابع الإلزامي للبرنامج في عام 2014 بسبب شواغل تتعلق بفعاليته. وعلى الرغم من ذلك والتغيرات الإيجابية الأخرى في السنوات الأخيرة، فإن عملية السفر لا تزال تستهلك قدرا كبيرا من وقت الموظفين والموارد المالية ولا تزال تمثل مصدرا للقلق، لا سيما فيما يتعلق بكفاءة ترتيبات السفر والتسويات ذات الصلة. ويخضع احتمال إضفاء الطابع اللامركزي على الجوانب المتعلقة بمهمة السفر للدراسة فيما يتعلق بالمكاتب القطرية للصندوق.

- **التسيير في مشروعات تكنولوجيا المعلومات:** تم بالفعل تحديد هذا المجال في خطة المراجعة للعام الماضي باعتباره عملية مراجعة مبدئية لعام 2015، وتم التأكيد عليه في تقدير المخاطر المنقح باعتباره مجالا يستحق المزيد من التغطية في إطار عمليات المراجعة. ويشمل الأساس المنطقي الموارد الكبيرة المخصصة لمشروعات تكنولوجيا المعلومات تحت الميزانية الرأسمالية، والأهم من ذلك، الأثر المحتمل البالغ الأهمية لمثل هذه المشروعات. ولا تزال الحاجة إلى زيادة وتحسين استخدام الأدوات القائمة على تكنولوجيا المعلومات تبرز كعامل حاسم في تحسين كفاءة أساليب العمل والمضي قدما باللامركزية المؤسسية. وسوف يتم تحديد موضع تركيز ومجال عمليات المراجعة الدقيقة تحت هذا العنوان الواسع من خلال تقدير محدد للمخاطر في سياق تخطيط المهام، بعد أن توضع في الاعتبار الإصلاحات التي تدخلها في الوقت الحالي شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- **اختبار الضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي:** سيواصل مكتب المراجعة والإشراف دعم الإدارة من خلال إجراء اختبارات مستقلة للضوابط الداخلية الرئيسية على الإبلاغ المالي لتتحقق الإدارة من فعالية مثل هذه الضوابط. وسوف يعمل المكتب مع المراجعين الداخليين للصندوق مثلما فعل فيما يتعلق بالقوائم المالية لعامي 2012 و2013، بحيث يمكنهم الاستعانة بهذا العمل كأساس لتقديم شهادتهم (رأيهم) بشأن تحقق الإدارة. وفي عام 2015، سيشمل ذلك إجراء الاختبار النهائي للضوابط بشأن القوائم المالية لعام 2014 (فبراير/شباط – مارس/آذار) والاختبارات الأولية للمعاملات المتعلقة بالقوائم المالية لعام 2015 (أكتوبر/تشرين الأول – نوفمبر/تشرين الثاني).

10- وكما حدث في السنوات السابقة، سيقوم مكتب المراجعة والإشراف بأداء أنشطة المراجعة المتكررة المتمثلة في اعتماد نفقات المقر الواجب استردادها من الحكومة الإيطالية ومراجعة نفقات مكتب رئيس الصندوق.

11- وفي الفترة من أواخر عام 2014 إلى أوائل عام 2015، سوف تختتم أعمال هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق وسيتم تحديث سجلات المخاطر المؤسسية وخطة الأجل المتوسط. وبناء

على ذلك، ومن أجل كفالة استمرار أهمية اختيارات عمليات المراجعة التي يقوم بها المكتب، يُقترح تحديد موضوعي مهام المراجعة والمهام الاستشارية في أوائل عام 2015 وإبلاغ لجنة مراجعة الحسابات بهما من خلال التقرير المرحلي للمكتب لمنتصف عام 2015 في سبتمبر/أيلول 2015. ويمكن اختيار الموضوعين من الخيارات المبدئية الواردة أدناه أو من مجالات المخاطر الأخرى الناشئة.

المهام المبدئية للفترة 2016/2015

- **متلقو المنح – الانتقاء والأداء.** كشف تقدير المخاطر الذي أجراه المكتب عن شواغل في هذا المجال، الذي لم يخضع لعملية مراجعة في السنوات الأخيرة. وفي ضوء الإصلاح الكبير الذي يجري حاليا في سياسة وإجراءات المنح، سوف يقوم المكتب بتحديد توقيت ومجال عملية المراجعة على نحو يكمل جهود الإدارة في هذا المجال.

- **نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء – الضوابط على دقة البيانات.** تتسم هذه العملية بأهمية بالغة بالنسبة لتخصيص موارد الصندوق وسوف تُصمم عملية المراجعة هذه ذات النطاق المحدود لتزويد الإدارة بتأكيدات بأن هيكل الرقابة القائم بشأن نزاهة الإبلاغ سيظل موثوقا. وفي حالة إجراء عملية المراجعة هذه، سوف يتم التنسيق بينها وبين التقييم المقرر أن يجريه مكتب التقييم المستقل على نفس الموضوع.

- **إدارة ميزانية الأموال الخارجة عن الموازنة.** تتضمن خطة المراجعة لعام 2014 عملية مراجعة في هذا المجال، ولكن تم تأجيلها نظرا لأن الإصلاحات المؤخرة قد خففت كثيرا من حدة المخاطر التي أدت إلى إدراجها. وقد أبرز تقدير المخاطر الذي أجراه المكتب في عام 2014 بعض الشواغل المتبقية في مجال إدارة ميزانية الأموال الخارجة عن الموازنة، واقترحت العملية كمراجعة مبدئية بعد تقدير لفعالية إجراءات تحسين الإدارة الجارية في هذا المجال.

- **ترتيبات التأمين والتأمين الذاتي.** يستخدم الصندوق تغطية تأمينية في عدة مجالات من بينها تغطية التكاليف الطبية للموظفين والخبراء الاستشاريين، والحريق، والمسؤولية المدنية، والسرقة، والأفعال الإجرامية. وقد أدت الترتيبات المتنوعة الموضوعة للمكاتب القطرية إلى زيادة أهمية وجود إطار متماسك للتغطية التأمينية. وعلى الرغم من أنه لم يتم التعبير عن شواغل محددة في هذا المجال، فمن الأهمية بمكان تخفيف حدة المخاطر نظرا لعدم قيام المكتب بمراجعته في السنوات الأخيرة. ويقترح المكتب أن تركز عملية المراجعة هذه على تقدير الجدوى الاقتصادية للترتيبات القائمة وكفاءتها وفعاليتها.

12- ومثلما حدث في السنوات السابقة، سوف يتم ترحيل بعض التزامات المراجعة التي بدأت في العام الحالي إلى العام التالي. وسوف يُقدم إلى لجنة مراجعة الحسابات في أبريل/نيسان 2015 تقرير كامل عن حالة جميع الأنشطة الواردة في خطة عمل 2014 وأعمال المراجعة والتحقيق المنتهية في عام 2014، كما سيُقدم تقرير مرحلي مؤقت عن خطة عمل عام 2015 في سبتمبر/أيلول 2015. ولا تغطي هذه الوثيقة إلا مجالات المراجعة الجديدة المقترحة لعام 2015.

العمل الاستشاري

13- سوف يواصل المكتب تقديم خدمات استشارية إما كمراقب في لجان الإدارة، من خلال مهام محددة محدودة النطاق تطلبها إدارة الصندوق أو في شكل معلومات مرتدة عن مشروعات السياسات والإجراءات. وقد تتضمن هذه الخدمات أحيانا نطاقا وهدفا يُتفق عليه مع إدارة الصندوق وتقريرا عن النتائج. وكإجراء بديل، قد تستلزم هذه الخدمات تقديم مشورة مستقلة لدعم التحسينات في الكفاءة والضوابط أو لتوفير منظور مؤسسي ككل حول قضية محددة.

14- وسوف يواصل المكتب أيضا العمل بنشاط على متابعة جميع توصيات عمليات المراجعة المعلقة ودعم التدابير الرامية إلى التحسين التي تنفذها إدارة الصندوق والإبلاغ عنها.

رابعا – أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد

15- سوف يولي قسم التحقيقات الأولوية الرئيسية في عام 2015 لضمان التحقيق الفوري في الادعاءات التي يتلقاها بما يتفق وسياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن الممارسات المخالفة في أنشطة وعمليات الصندوق. وقد التمس مكتب المراجعة والإشراف في السنوات الأخيرة موارد إضافية من إدارة الصندوق من أجل تحقيق هذا الهدف وحصل عليها بالفعل وسيقوم بذلك مرة أخرى في عام 2015 إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

16- وسوف تخضع عمليات التحقيق والعقوبات المتبعة في الصندوق لاستعراض خارجي في أكتوبر/تشرين الأول ونوفمبر/تشرين الثاني 2014، وسوف تُستخدم النتائج لدعم الصندوق ومكتب المراجعة والإشراف في تعزيز هذه العمليات حسب الاقتضاء. ومن المقرر إجراء استعراض للإجراءات والأدلة ذات الصلة في أوائل عام 2015.

17- واستطاع المكتب في عام 2014 زيادة جهوده في مجال التوعية ومنع الممارسات المخالفة وذلك من خلال تحديث موقعه العام المخصص لذلك على الإنترنت والمشاركة في اجتماعات وحلقات عمل إقليمية ومؤسسية. وسوف تستمر الحاجة إلى زيادة الاهتمام بهذا المجال في عام 2015، وسيعمل الصندوق، تحقيقا لهذه الغاية، على زيادة تعاونه مع مكتب المراقب العام، ودائرة إدارة البرنامج، ومكتب الأخلاقيات.

خامسا – موازنة المكتب وموارده لعام 2015

18- لم يتغير هيكل وظائف مكتب المراجعة والإشراف في عام 2015 عما كان عليه في عام 2014، كما يتضح من الجدول التالي، باستثناء عدم تخصيص موظف مؤقت من الفئة الفنية برتبة ف-5 لمكتب المراجعة والإشراف في عام 2015 الذي كان قد تم تخصيصه للمكتب في عام 2013 وإتاحته في الشهرين الأولين من عام 2014.

الجدول

موظفو المكتب وموارده

هيكل المكتب في عام 2015/2014
مدير
مساعد إداري (ما يعادل نصف دوام كامل (0.5)
مدير المراجعة
كبير موظفي المراجعة
محلل المراجعة وتحقيقات – تكنولوجيا المعلومات
مساعد مراجعة (1)
كبير موظفي التحقيقات
موظف تحقيقات
مساعد تحقيقات (1)

19- وفي سياق عملية تخطيط قوة العمل الاستراتيجية لعام 2014 على مستوى المؤسسة، طلب المكتب موظفا فنيا إضافيا برتبة ف-2 أو ف-3؛ غير أنه لم تتم الموافقة على ذلك. وكإجراء بديل، طلب المكتب زيادة مخصصات الميزانية لغير الموظفين للتعاقد مع الخبراء الاستشاريين الذين قد يطلبهم قسم التحقيقات أو قسم المراجعة. وتصل الميزانية المقترحة للمكتب في عام 2015 إلى 1.89 مليون دولار أمريكي (2 مليون دولار أمريكي في عام 2014 بما فيها مبالغ خُصصت في وقت لاحق للمكتب لتلبية احتياجات إضافية). وبلغت مخصصات الميزانية الإجمالية للمكتب لغير الموظفين في عام 2014 ما قيمته 000 275 دولار أمريكي. وتبلغ المبالغ غير الخاصة بالموظفين التي يطلبها المكتب الآن لعام 2015 ما قيمته 000 300 دولار أمريكي. ولا يمكن التنبؤ بحجم عبء العمل والحاجة من الخبرات الخارجية – لا سيما في مجالي التحقيقات والمراجعة التقنية، وكما حدث في السنوات السابقة، سوف يعتمد المكتب على الموارد المالية الإضافية التي توفرها إدارة الصندوق لضمان التغطية الملائمة لهذه الاحتياجات الناشئة.

خطة العمل لعام 2015 وعمليات المراجعة المبدئية لعام 2016

الأنشطة المقررة لمكتب المراجعة والإشراف في عام 2015	عدد أيام الموظفين (خطة 2014 بين قوسين)
أنشطة المراجعة الداخلية	882 (900)

الانخراط في عمليات الضمان

- عمليات المراجعة عن بعد للمكاتب القطرية (3–6)
- عمليات مراجعة المكاتب القطرية (1–2)
- تسيير مشروعات تكنولوجيا المعلومات
- تجهيز شؤون السفر وكفاءة العمليات
- الاختبار السنوي للضوابط الداخلية على الإبلاغ المالي نيابة عن إدارة الصندوق
- مصروفات مكتب رئيس الصندوق (المتكررة) لعام 2014
- النفقات التي ستُسترد من الحكومة المضيفة (متكررة – محدودة النطاق)
- *تحدد فيما بعد*

العمل الاستشاري

- مدخل في الجهود المؤسسية والقيام بدور المراقب في اللجان الإدارية
- *تحدد فيما بعد*

القائمة المبدئية لعمليات المراجعة للفترة 2016/2015

- الجهات المتلقية للمنح – الانتقاء والأداء
- نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
- إدارة الميزانية للأموال المخصصة من خارج الميزانية
- ترتيبات التأمين وإعادة التأمين

أنشطة التحقيق	670 (750)

- أعمال التحقيقات
- تشجيع ومناصرة سياسة مكافحة الفساد في الصندوق
- تحديث إجراءات التحقيقات العقوبات

إدارة المكتب وبناء قدراته	250 (256)

- تمثيل المكتب واستقطاب التأييد له في الاجتماعات الداخلية والخارجية
- الإبقاء على أدوات دعم المراجعة والتحقيقات
- توظيف الموظفين وتدريبهم وتقييمهم وتنمية قدراتهم
- تسيير وادارة المكتب